



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

علم زوائد الحديث النبوي الشريف	العنوان:
مجلة الجنان - لبنان	المصدر:
الدرويش، ماجد	المؤلف الرئيسي:
ع4	المجلد/العدد:
نعم	محكمة:
2013	التاريخ الميلادي:
165 - 176	الصفحات:
630977	رقم MD:
بحوث ومقالات	نوع المحتوى:
IslamicInfo	قواعد المعلومات:
علم زوائد الحديث	مواضيع:
http://search.mandumah.com/Record/630977	رابط:

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

د. ماجد الدرويش

أستاذ مشارك في علم الحديث الشريف

جامعة الجنان

علم زوائد الحديث النبوي الشريف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين نبينا محمد بن عبد الله، الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين، وبعد:

تعريف بعلم زوائد الحديث:

فإن «علم الزوائد الحديثية»، والكتابة فيه، تأخر كثيراً عن عصر التدوين الرسمي للسنة النبوية الشريفة، ثم تأصيلها وتبويبها والاعتناء بصحيحها وسقيمها، ذلك أن الكتابة فيه، بحسب ما يوجد بين أيدينا من مراجع ودراسات، تأخرت إلى القرن الثامن الهجري، وقد ذكر بعض الباحثين أن أقدم مصنف هو للحافظ مغلطاي الحنفي المتوفي سنة ٧٦٤هـ، أفرد فيه زوائد ابن حبان على الصحيحين^(١). ثم شاع بعد ذلك وبخاصة على يدي الحافظ نور الدين الهيثمي، ولكن أحداً من هؤلاء المؤلفين الأئمة لم يعرف بهذا الفن، وإنما كان يكتفي بذكر شرط الكتاب في أوله، فمثلاً عند الهيثمي في «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار»^(٢) يقول: «هو ما زاد فيه - أي في مسند البزار - على الكتب الستة في حديث بتمامه، أو زيادة في حديث شاركهم فيه».

١- ينظر: (كتب الزوائد للأستاذ محمد عبد الله أبو صغيليك: ص ١٧)

٢- (٥/١)

ويقول في مقدمة مجمع البحرين في زوائد المعجمين^(١) للطبراني - الصغير والأوسط - :
«هو ما انفرد به - أي الطبراني في هذين المعجمين - بحديث بتمامه، أو حديث شاركهم فيه، أو
أحدهم بزيادة عنده في المتن أو السند». ويقصد بهم الكتب الستة.

وفي مقدمة «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»^(٢) «ما انفرد به - لأبي أبو يعلى في
مسنده - من حديث بتمامه - أو من حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة».

ومع هذا فإننا نستطيع أن نتبين ماهية الحديث الزائد عند الحافظ الهيثمي بأنه: كل حديث
انفرد به صاحب كتاب معين عن الكتب الستة، أو زيادة تفرد بها في المتن أو السند في حديث
شاركهم فيه»^(٣).

فالحافظ الهيثمي رحمه الله قصد إلى زوائد كتب حديثية معينة على كتب حديثية معينة
اصطلح العلماء على أنها «كتب الأصول الحديثية» التي وقعت عند الأمة موقع القبول فهو لم يقصد
بهذا التعريف بفض الزوائد من حيث إنه فن، وإن كان قد حدّد لنا الشروط التي يكون فيها الحديث
من الزوائد:

١- أن يكون غير موجود بتمامه في تلك الكتب التي جعلت أصلاً

٢- أن يكون مشتركاً بينها ولكن فيه زيادة سنداً وامتاً.

ويلاحظ أن هذين الشرطين صاروا هما المعتمد في تحديد «الحديث الزائد».

فقد جاء في مقدمة «المطالب العالية»^(٤) للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعريفه -
أو شرطه - لتحديد الزائد بأنه كل حديث ورد عن صحابي لم يخرج به (أصحاب) الأصول السبعة -
الكتب الستة مع مسند الإمام أحمد - من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره.

فهو اقتصر على الطرق دون الزيادة في المتون والأسانيد هنا. وكذلك الأمر في مقدمة
«مختصر زوائد البزار»^(٥) له قال في تعريفه للزائد هو «ما انفرد به أبو بكر - البزار - عن الإمام
أحمد». فخرج بذلك عن الأصول الستة إلى المسند فقط، وهذا هو اختصاره، حيث اقتصر على
الحديث الذي لا يوجد في الأصول السبعة ذلك أن الهيثمي كان قد اقتصر على زوائد البزار على
الكتب الستة، فزاد عليها الحافظ ابن حجر مسند الإمام أحمد.

١- (٤٥/١)

٢- (٨٠/١)

٣- ينظر : (كتب الزوائد لأبي صعيديك : ص : ٩)

٤- ٥/١

٥- ٥٨/١

أما الإمام البوصيري في كتبه الزوائد فقد سار على طريقة الحافظ الهيثمي حيث جعل الكتب الستة هي الأصول^(١).

ويلاحظ أن كل هذه التعريفات تدخل في شرط الكتاب، وفيها ملامح الحديث الزائد. وقد حاول المتأخرون تأصيل هذا الفن وكتبوا فيه رسائل، وقد جاءت تعريفاتهم على ثلاثة أنواع:

١- نوع عرّف بكتب الزوائد، ومن هؤلاء العلامة المحدّث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله، حيث قال في «الرسالة المستطرفة»^(٢): «ومنها- أي من كتب الحديث- كتب الزوائد: أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين». وبمثله كتب الدكتور محمود الطحان حفظه الله فعرّف الزوائد بقوله: «المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى»^(٣).

وكذلك قول شيخنا المبارك المحدّث الدكتور نور الدين عتر حفظه الله عندما كتب عن أنواع الكتب الحديثية المصنّفة فذكر منها: «مصنفات الزوائد: وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديث كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين»^(٤). ثم اختصر هذا المعنى أستاذنا الدكتور علي نايف البقاعي فقال: «هي كتب حديثية تفرّد ما زاد في بعض الكتب على غيرها ولا تذكر ما اشتركت بروايته جميعها»^(٥).

وفي تعريفه هذا عموم ليس عند من سبق ذلك أن التعريفات السابقة اقتصرّت على ذكر «أحاديث زائدة» بينما كلام الدكتور البقاعي يشمل الزيادة في المتن والسند.

٢- أما النوع الثاني فقد عرّفه من حيث إنه (علم)

وقد جاء ذلك في تعريف للدكتور خلدون الأحذب في مؤلف مستقل عن «علم زوائد الحديث» حيث قال^(٦): هو «علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم،

١- ينظر مقدمة «اتحاف الخيرة المهرة»: ٥٦/١.

٢- ص: ١٧٠.

٣- أصول تخريج ودراسة الأسانيد: ص/١١٩.

٤- منهج النقد: ص/٢٠٦.

٥- تخريج الحديث الشريف: ص/٢١.

٦- ص: ١٢.

وفيه زيادة مؤثرة عنده».

فزاد على الشروط السابقة شرط أن يكون الحديث مروياً بإسناد مؤلفه - ولعله يقصد أن يكون من المصادر الأساسية المعتبرة والتي تعارف العلماء على أنها ما دون من كتب حديثية بالأسانيد حتى القرن الخامس الهجري.

٣- أما النوع الثالث فورد مورد تعريف الحديث الزائد من حيث إنه زائد

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الأستاذ أبو صعليك مختاراً له بأنه: «كل حديث تفرد به صاحب كتاب معين عن كتاب آخر معين بتمامه، أو زيادة في متن أو سند حديث شاركه فيه، وهذه الزيادة توجب معنىً جديداً»^(١)، وعلل اختياره بأنه راعى «في هذا التعريف النظر إلى المتن والسند معاً، والحديث بالمعنى الأعم، مرفوع، موقوف، مقطوع، ونوع الزيادة عند المشاركة في الحديث، وإفادة الزيادة لحكم جديد»^(٢).

فعمم الزوائد لتشمل سائر الكتب، فلا يشترط فيها أن تكون على الكتب الأصول الستة فقط، أو السبعة عند الحافظ ابن حجر، ثم حدّد نوع الزيادة في السند أو المتن بأنها توجب معنىً جديداً.

وكذلك الأمر عند الأستاذ عبد السلام علوش في كتابه «علم زوائد الحديث» حيث قال: «هو الحديث الذي في لفظه زيادة أو نقص، أو اختلاف مفيد، أو المروي عن صحابي آخر»^(٣)، فقدّم الزيادة، وأخر الطريق وزاد لفظاً «أو نقص» وعلل ذكره لها بأن «هذا الباب وإن كان ناقصاً في اللفظ فهو زائد في المعنى»^(٤)، وهو من اصطلاحاته، وقد شرح ذلك في كتابه^(٥).

هذه مجمل التعريفات، وهي ليست كل ما وقفت عليه، ولكنها لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، وما أظن أننا سوف نجد صعوبة في تحديد الزائد من الحديث بناءً على ما سبق، وأن مرجعه إلى شرط المؤلف في تحديد مراده من الزائد، هل هو في الحديث فقط أم يتعداه إلى غيره؟ فهذا كله اصطلاح ولا مُشاحة فيه وبخاصة أنه وجد أئمة يؤلفون في زوائد الرجال، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله حيث كتب كتابه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - على رجال الكتب الست»^(٦)، والقاسم بن قطلوبغا الحنفي حيث صنّف كتابه زيادة رجال

١- كتب الزوائد: ص/١٢.

٢- المرجع السابق، نفسه.

٣- ص/١٧.

٤- المرجع السابق: ص/٧٨.

٥- يُراجع كتاب (علم زوائد الحديث للأستاذ عبد السلام علوش من ص ٧٨ حتى ص ٨٥)

العجلي على رجال الكتب الستة وسَمَّاه: « كتاب الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»^(١).

وآخرون يكتبون في الزوائد الفقهية، منهم الإمام عبد الرحمن بن عبيدان الحنبلي الدمشقي (٥٧٥-٦٣٠) صنَّف كتاب: «زوائد الكافي والمحرَّر على المقنع».

غير أنني أجد نفسي منحازاً إلى القيد الذي ذكره الدكتور الطحان وهو أن يكون الحديث مروياً بالإسناد، كما أنني أميل إلى تقييد الزوائد بأن تكون مما زاد على الكتب الستة كما هو حال الكثير من الكتب: طريقاً كان أو لفظة زائدة، وذلك تسهيلاً لدراسة الأسانيد وتمييز المقبول من غيره، وهو الهدف الأساس من معرفة الأحاديث فالكتاب الذي لا تذكر فيه أسانيد الأحاديث لا يعتبر مصدراً وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه.

وطالما أن الهدف هو التعرف على الأحاديث التي يمكن أن تكون محلاً للأحكام الشرعية، فاعتماد الكتب الستة أصولاً يقاس عليها أمرٌ مقبول، حيث إن هذه الكتب مما وقع عند الأمة موقع القبول، وقُلَّ أن تغادر حديثاً يستدل به، والله أعلم.

قواعد علم الزوائد^(٢)

مما سبق يتحصل عندنا ثلاث قواعد متفق عليها لاعتبار حديث ما من الزوائد، وهي:

١- أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، لم يخرج البتة في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

٢- أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرج في الأصول الستة أو بعضها، ولكن عن صحابي آخر غير الذي روى الحديث الزائد.

٣- أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرج في الأصول الستة أو بعضها، لكن في سند الحديث أو متنه زيادة مؤثرة لم يخرجوها.

وقد زاد عليها الدكتور خلدون ثمانية قواعد أخرى^(٣)، يبدو أنها مما تفرَّد به بحسب رأيه واجتهاده جزاه الله خيراً.

تاريخ التدوين في هذا الفن

علم زوائد الحديث يبدو أنه بُدئ بالكتابة فيه في القرن الثامن الهجري، إذ يقول الأستاذ أبو صعبيليك^(٤): «فإن أقدم من صنَّف في كتب الزوائد بالشكل الرسمي هو الحافظ مغلطاي

١- ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون ١/٥٢٢» ويُنظر (علم زوائد الحديث: علوش: ص/١٧)

٢- من كتاب (علم زوائد الحديث) للدكتور الأحدثب / ص٦٧ وما بعدها بتصرف.ش

٣- ينظر المرجع السابق من ص/٦٩ إلى ص/٨٠.

٤- (كتب الزوائد: ص/١٧-١٨-١٩)

المتوفى سنة (٧٦٤هـ) حيث إنه أفرد زوائد ابن حبان على الصحيحين، ثم تبعه الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة (٧٧٤هـ) فصنّف كتابه جامع المسانيد والسنن، وقد رتب فيه مسند الإمام أحمد بن حنبل على حروف المعجم، وضمّ إليه زوائد الطبراني وأبي يعلى، ومسند البزار، وأضاف إليها كثيراً من معرفة الصحابة لأبي نعيم، وغير ذلك بالإضافة إلى الأصول الستة، ثم تبعهما العلامة عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، فصنّف كتاباً في الزوائد، فشرح زوائد مسلم على البخاري، وزوائد أبي داود على الصحيحين، وزوائد الترمذي على الثلاثة وغيرها... ثم كان دور الحافظ العراقي الذي درّب تلامذته على هذا النوع من التصنيف، فكان أن تبع هؤلاء الحافظ نور الدين الهيثمي الذي صنّف عدّة كتب في الزوائد بإشارة شيخه الحافظ العراقي، ثم تبعه مجد الدين الفيروز آبادي المتوفى سنة (٨١٧هـ) فصنّف كتاباً في الزوائد على «جامع الأصول» أسماه: «تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول، وكان ذلك في أربع مجلدات، وقد صنّفه للناصر ولد الأشرف صاحب اليمن، ثم تبعه الحافظ ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) فصنّف كتاباً في الزوائد سيمر بنا ذكرها عما قريب، ثم تبعه البوصيري فصنّف كتابيه «مصباح الزجاجاة» و«إتحاف الخيرة المهرة»^(١)، ثم تبعهم السيوطي فصنّف «زوائد شعب الإيمان لليبهيقي» و«زوائد نواذر الأصول للحكيم الترمذي».

ثم قال:

«هذا ما استطعت الوقوف عليه عند قدماء علمائنا، ولم أطلع على أحد أفرد الزوائد بالتصنيف بعد السيوطي، ثم تابع العلماء المسيرة، فمن المعاصرين: الشيخ الألباني الذي ذكر مترجموه أن له كتاباً باسم «الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود» ولكن مترجميه يذكرون أنه لم يتمه وأنه مفقود، ثم قام الأستاذ سيف الرحمن مصطفى بجمع زوائد سنن الدارمي على الكتب الستة في رسالة علمية «ماجستير» بجامعة الملك عبد العزيز بإشراف الدكتور مصطفى التازي... كما سجل الأستاذ حسين النقيب بحثاً لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بعنوان «زوائد مصنف ابن أبي شيبة على الكتب الستة ومسند أحمد»، وقد نال به درجة الدكتوراه، كما سجلت رسالتان في زوائد بعض الكتب الحديثية في شعبة الحديث بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، أولاهما باسم «زوائد مسند الحميدي على الكتب الستة» وقد أعدها الباحث محمد كامل، والثانية بعنوان «زوائد مسند الطيالسي على الكتب الستة» وقد أعدها الباحث فايز عبد الفتاح، وكلا الرسالتين بإشراف د. محمد عويضة حفظه الله، وقد نوقشتا^(٢).

١- في الأصل (إتحاف السادة المهرة) وقد أثبت العنوان كما جاء على طرة طبعة الكتاب.

٢- كتب الزوائد: ص/١٩.

ويلاحظ أن الأستاذ أبا صعيلىك حاول الاستقراء في هذا الموضوع، ويبدو أنه كتب هذا البحث قبل صدور كتاب د. خلدون الأحذب «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة» وهو مطبوع بعشرة مجلدات، والذي طبع في نفس العام الذي طبع فيه كتاب الأستاذ أبي صعيلىك.

كما ذكر شيخنا الدكتور علي البقاعي في كتابه (تخريج الحديث الشريف: ص ١٢٢) أن العلامة عبد العزيز الغماري له مؤلف في زوائد (نظم المتناثر في الحديث المتواتر) على كتاب (الأزهار المتناثرة) للحافظ السيوطي، وكذلك للأستاذ عبد السلام علوش: (زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الستة المشهورة).

العلماء المصنفون في علم الزوائد

عقد الأستاذ عبد السلام علوش في كتابه في الزوائد «الفصل التاسع» لذكر تراجم الأئمة المصنفين في علم الزوائد، ثم عقد الفصل العاشر لذكر كتب الزوائد والكلام عليها. وسأحاول هنا أن أدمج الفصلين فأذكر الإمام وما ألف على سبيل الإشارة، وكان جزاءه الله خيراً، توسع في ذكر الكتب في الزوائد حتى ذكر فيها مستدرک الحاكم، ولذلك سأقتصر فقط على من اشتهر أنه كتب في الزوائد كعلم مستقل:

٦٨٩-

١

٧٦٢هـ). صنف «زوائد ابن حبان على الصحيحين».

٢- الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الفقيه الشافعي المعروف بالحافظ ابن كثير (٧٠١-٧٧٤) صاحب التفسير والتاريخ. صنف كتاب «جامع المسانيد والسنن الهادي إلى أقوم سنن» جمع فيه عشرة مسانيد هي: الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، ومسند أبي بكر البزار، ومسند الحافظ أبي يعلى، والمعجم الكبير للطبراني.

وقد وصف الحافظ السيوطي الكتاب فقال: «رتب مسند أحمد على الحروف، وضم إليه زوائد الطبراني وأبي يعلى»^(١)، وكثيراً من زوائد (معرفة الصحابة) للحافظ أبي نعيم^(٢). ولهذا ذكرته في مصنفي الزوائد.

٣- الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي الوادي أشي ثم المصري، المعروف بابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤)،

١- ذيل طبقات الحفاظ: ص/٣٦١.

٢- يُنظر (ص/١٤)

وهو تلميذ الحافظ مغلطاي، ويعرف أيضاً بابن النحوي^(١).

ذكرت له عدّة شروح على الزوائد:

أ- شرح «زوائد مسلم على البخاري».

ب- شرح «زوائد أبي داود على الصحيحين».

ج- شرح «زوائد الترمذي على الثلاثة»- الصحيحين وأبي داود- ولم يكمله.

د- شرح «زوائد النسائي على الأربعة». الصحيحين والترمذي وأبي داود- كتب منه جزء.

هـ- شرح «زوائد ابن ماجة على الخمسة» ويبدو أنه احترق مع كتبه التي احترقت.

ولكن لم يبيّنوا هل هذه الزوائد من تخريجه وشرحه، أم من شرحه فقط؟ ولما لم تُنسب هذه الكتب إلى غيره قلتُ هي من مؤلفاته.

٤- الحافظ علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح بن نور الدين، أبو

الحسن الهيثمي القاهري الشافعي ويعرف بالهيثمي. شيخ الزوائد بلا منازع (٧٣٥-٧٣٥-

٨٠٧هـ) وقد أفرد زوائد الكثير من الكتب:

أ- زوائد معجمي الطبراني الصغير والأوسط وسماه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» مطبوع في تسعة مجلدات الناشر مكتبة الرشد الرياض.

ب- «غاية المقصد في زوائد أحمد» وهو زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة مرتباً على الأبواب- مخطوط.

ج- «كشف الأستار عن زوائد البزار»^(٢) مطبوع في أربعة مجلدات.

د- المقصد العلي في «زوائد أبي يعلى الموصلي» مطبوع في مجلّتين.

هـ- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ضمّ فيه كل ما سبق محذوف الأسانيد وضم إليه زوائد

المعجم الكبير للطبراني له والمسمى «البدر المنير» وكل هذه الزوائد على الكتب الستة.

و- «بغية الباحث عن زوائد الحارث» وهو زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة على الكتب الستة.

ز- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» جمع فيه زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين فقط.

١- تنظر ترجمته في (شذرات الذهب: ٧١/٩-٧٣)

٢- ورد عند الأستاذ علوش (البحر الزخار في زوائد البزار) والمطبوع مسمى بد (كشف الأستار) أما «البحر الزخار» فهو اسم مسند البزار وقد طبعت منه قطعة لا بأس بها. وذكره الأستاذ علوش نقلاً عن الحافظ ابن حجر

٥- الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري الشافعي نزيل القاهرة (٧٦٢-٨٤٠) صنّف عدة كتب:

أ- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» على الكتب الخمسة، مطبوع، وهو كتاب جيد تكلم فيه على الأسانيد.

ب- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» وهي مسانيد: أبي داود الطيالسي، ومسند بن مسرهد، والخميدى، ومحمد بن يحيى العدني، وإسحاق ابن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي؛ خرج زوائدها على الكتب الستة.

والكتاب له فائدة جليّة هي أنه ذكر زوائد مسانيد هي الآن في حكم المفقود- حتى هذه اللحظة- منها: مسند مسند بن مسرهد، ومسند أحمد بن منيع.

ومسانيد وجدت أجزاء منها فقط، وهي: مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة^(١).

ج- «فوائد المنتقى لزوائد البيهقي» جمع فيه زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة.

د- «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب» قال الحافظ ابن حجر في «أنباء الغمر»^(٢): «وجمع -أي البوصيري- من مسند الفردوس وغيره أحاديث، أراد أن يذيل بها على الترغيب والترهيب للمنزري، ولم يبيّضه، وسماه: تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب».

٦- الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، أمير المؤمنين، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد، الشهير بابن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٢-٨٥٢). صاحب التصانيف الكثيرة المفيدة، والذي ختمت به الحفاظ بحق. صنّف عدّة كتب في الزوائد:

أ- «زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب السبعة، الستة مع مسند أحمد.

ب- «زوائد مسند أحمد بن منيع» على الكتب السبعة.

ج- «زوائد الأدب المفرد» للبخاري على الكتب الستة.

د- «مختصر زوائد مسند البزار» لشيخه الهيتمي، استخرج منه الأحاديث التي في مسند

١- بنظر مقدمة «اتخاذ الخيرة المهرة: ٦/١».

٢- (٤٢٢/٨) وبنظر «الضوء اللامع للسخاوي: ٢/٢٥١»

أحمد واقتصر فيه على ما زاد على الكتب السبعة.

هـ- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» وهي: مسند الطيالسي، والحميدي، ومسدد، والعدني، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وهي التي عناها في كتابه بالمسانيد الثمانية، ثم أضاف إليها ما زاد مما وقع له من مسند إسحاق بن راهويه، وهو قدر النصف، وما زاد في رواية ابن المقرئ لمسند أبي يعلى الموصلي^(١). وهو الرواية الكاملة للمسند.

و- زوائد مسند الفردوس - وسماه: «زهر الفردوس»^(٢)

ز- زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح على الصحيحين، ولم يكمله. قال الأستاذ علوش لعله «صحيح مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»^(٣). والصواب الأول.

ح- زيادات الموطآت بعضها على بعض.

ط- وذكر في مقدمته «للمطالب العالية»^(٤) أنه وقف على قطع من عدة مسانيد: كمسند الحسن بن سفيان، ومحمد بن هشام الدوسي، ومحمد بن هارون الروياني، والهيثم ابن كليب وغيرهم، قال « فلم أكتب منها شيئاً لعلّي إذا بيضت هذا التصنيف أن أرجع فأتبع ما فيها من الزوائد، وأضيف إلى ذلك الأحاديث المتفرقة في الكتب المرتبة على فوائد الشيوخ».

فلا ندري إن كان قام بذلك أم لا.

٧- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (٨٤٩-٩١١). له عدة مصنفات في الزوائد:

أ- «زوائد شعب الإيمان للبيهقي» على الكتب الستة ولم يكمله.

ب- «زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي».

وهذه كلها مصنفات في الزوائد الحديثية.

ومما لم يذكره الأستاذ علوش مصنفات في زوائد الرجال - الرواة للحديث - منها:

١- ينظر مقدمة المطالب العالية: ١١/١

٢- «الرسالة المستطرفة: ص/١٧١» وقد تعقبه الأستاذ علوش بأن هذا خطأ والصواب أنه مختصر لمسند الفردوس (ينظر علم زوائد الحديث: ص/٣٠١) والصحيح أنه زوائد مسند الفردوس، أما المختصر فقد أسماه الحافظ (تسديد القوس باختصار مسند الفردوس)

٣- ينظر «علم زوائد الحديث له: ص/٣٠٤»

٤- ٤٧/١-٤٨

أ- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» للحافظ ابن حجر العسقلاني- مطبوع-
وقد انتقاه من «تذكرة» الحسيني في رجال المسانيد العشرة، فاختر رجال مسانيد
الأئمة الأربعة الفقهاء المتبعين ممن لم يذكر في رجال الكتب الستة.

ب- «زوائد رجال سنن الدارقطني على رجال الكتب الستة». (و)

ج- «زيادة رجال العجلي على رجال الكتب الستة» كلاهما للحافظ القاسم ابن قطلوبغا
الحنفي^(١).

كما ذكر الأستاذ علوش فصلاً في كتب عدة من الزوائد وليست كذلك، فذكر:

١- زوائد الحلية لأبي نعيم

٢- زوائد الغيلا نيات

٣- زوائد الخلقيات

٤- زوائد فوائد تمام

جميعها للهيثمي، ثم قال: كذا ذكروا، وهو خطأ، والصواب أنه رتب هذه الكتب على الأبواب
الفقهية^(٢) وهو الصحيح.

كما ذكر كتباً في الزوائد لا يعرف موضوعها فعدّ منها:

١- زوائد مسند أبي حنيفة

٢- تيسير الوصول لمعرفة الأحاديث الزائدة على جامع الأصول لمحمد بن يعقوب الشيرازي
الفيروز آبادي الشافعي المتوفي سنة ٨١٧هـ.

ومما كتب حديثاً في الزوائد

١- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة- للدكتور خلدون الأحذب- مطبوع.

٢- زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الستة المشهورة- للأستاذ عبد السلام علوش

٣- التصريح بزوائد الجامع الصحيح (سنن الترمذي) إعداد محمود نصّار. ولم يصب
بتسميته الجامع الصحيح. فالترمذي لم يطلق عليه هذه التسمية ولكنه لم يذكر على أية الكتب
ذكر الزوائد، وأظنه على بقية الخمسة. ثم ذكر في مقدمته مؤلفاً في الزوائد هو:

٤- إسعاف الراثي بزوائد النسائي، للشيخ أبي خالد سيد كسروي حسن. وهو زوائد السنن

١- كشف الظنون (٥٢٢/١) ويُراجع (علم زوائد الحديث: علوش: ص/١٧)

٢- المرجع السابق: ص/٣٠١.

الكبرى. وذكر أنه يطبع في بيروت، وعندما عدّد كتب الزوائد، ذكر منها:

٥- بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد، للسيوطي، قال: لكنه لم يتم. والله أعلم.

كتب في الزوائد الفقهية:

كما وَجَدْتُ كتاباً في الزوائد الفقهية، وهو «زوائد الكافي والمحزر على المقنع» في الفروع الحنبلية في الفقه. تأليف الإمام عبد الرحمن بن عبيدان الحنبلي الدمشقي (٥٧٥-٦٣٠). قال في مقدّمته: فإنه لما يَسَّرَ اللهُ تعالى بجمع «زوائد الكافي» للشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - رحمه الله -.

«وزوائد المحزر» للشيخ العالم العلامة مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم محمد بن تيمية - رحمه الله - على «المقنع» للشيخ موفق الدين. أحببت أن أجمع بينهما لتكثر الفائدة في ذلك، ويسهل تناولهما على طالبيهما. ^(١) فهذا يعني أنه استخراج أولاً زوائد (الكافي) على (المقنع)، ثم زوائد (المحزر) على (المقنع)، ثم جمع بينهما. هذا مع العلم أن أحداً ممن كتب حديثاً في الزوائد لم يأت على ذكره. هذا آخر المراد والحمد لله رب العالمين.

١- مقدمة «زوائد الكافي والمحزر على «المقنع» (ص: س) وكتاب «الكافي» و«المقنع» من كتب الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تصنيف الإمام ابن قدامة المقدسي (٥٤١-٦٢٠) رحمه الله، صاحب «المغني» أما «المحزر» فهو للجد ابن تيمية أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي قاسم الحراني الفقيه المحدث المفسر (٥٩٠-٦٥٣)